

المخالفة الظاهر الجبرين ولذا قيل لم يشتهر عن الأطباء
فيه سخى وانزعج ضعف فثبت ان لا اصل لكراهية
تظهر في الحاشية اي الحقيقة بالماء وغيره **الفضل**
الاول عن ابي هرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
السنن **الكلية** انا احرم من شرب يعني ولو فقوى
تعدية في النهاية ولو في الكلاله اشرب بالان فيل
اي ذلك الا ان سبع مرات فيم تحم بالماء يغسله سقا
من تراب الكبريت لالكون نجس استفق عليه وفي
رواية لم يله قال فيم يرضع الطاء وتفتح قال النووي
الذي مشهور في طعم الطاء ويقال بفتحها لغتان فقله
السيرورة انا احرم الماء بضم الطاء بمعنى التطهر او
الطهارة انا احرم الا ولع في الكلاله **الفضل**
هو سقاء والصلح في معوله والجران في سبع
مرات اولاهن بالتراب اي معهن وفي رواية اخرى
احداهن بالتراب قال ابن جردج صحيحه ايضا ما ذكره
النووي في بعض كتبه لكن بين في محل اخر ان في سنوها
ضعيفا ومجهولا وفي رواية صحيحه اولاهن او اخرهن
بالتراب واوفيهما للشاة كما بينم البيهقي وغيره وفي
اخرى ايضا وعفوه الشامة بالتراب اخذ بظاهرها
وغيره وقيل لا تقارض لامكان الجمع بجمع رواية اولاهن
على الاكله اذ الاولى احت من غيرها اتفاقا وحمل رواية
السابعة على الجواز ورواية اخرى بين على الاجزاء قال ابن
الملاء فيجوز استعمال الطهورين في ولوع الكلاله بنجاسة
اغلظها نجاسات ولو ولع كلبان او كلب في اربعين مرة
فالصحيح ان يلفي للجمع بجمع وهذا مذهب الشافعي وغيره
حينئذ يغسل من ولوعه شاة بلا تغيير كسائر النجاسات
وفي شرح السنة مذهب كثير من الجرحين انه اذا ولع فماء
او مابغ يغسل سبع مرات احدهن مكرره بالتراب
وفي شرح الكبير عن مالك يغسل من غير الولوع لان الكلب

الرواب فقال اذا كان الماء قلتي حجته الزامية على
الشافعية **وعن ابي سفيان الجوري** **رسول الله**
سئل عن الحياض اي الفران التي بين مكة والمدينة
في البراءة يرد بها اي الحياض السباح والكلاب والجران
الطهور الى الطهور يدل على الحياض باعادة العامل منها
اي من الحياض فقال لها ما حلت في بطونها ولنا ما عذب
الباء اي بقطهور يفتح الطاء وهو خبر مستور محذوف وقد
تقوم تأويل الحديثين رواه ابن ماجه قال ابن حجر وسنه
حسن **وعنه عن ابن الخطاب** قال لا تقبلوا من الماء المشخن
وهو ان يوضع الماء في المشي لسخن كذا قيل وهو مظهر
الاطلاق فيشمل ما وضع وغيره وقا ابن جري المشخن
في انا منقطع وهو غير تحت المطرقة من غير النفوس وقت
الحياض لا تستعملوه في البراءة قليلا كان كثيرا فانه يورث
البرص اي طبا ما ذكره بعض الاطباء واعلم ان استقال
الماء المشخن مكرره على الاصح من مذهب الشافعي والمختار
عندنا اخرى اصحابا بحكم كراهية وهو مذهب لائنة الثلثة
والماء المشخن غير مكرره بالاتفاق وحكي عن مجاهد كراهية
وكره احد المشخن بالنجاسة رواه الرازي في طبه قال ميرزا
حريث ضعيف فقوله ابن جري باسناد صحيح يحتاج البيان
وقوله لم ينقل عن احد من الصحابة مخالفة في ذلك فكا
كالا جماع محله اذا كان يحضونهم ولا يكون النهي تنزيها
للاحتياط بنا على كلام واحد من الاطباء مع انهم لا يمتد
لكلامهم جميعا في سائر الامور الشرعية حتى في امور الهلال
الذي ما حققوا شيئا مثل تحقيقه فيها من الفرائض جامة
من الشافعية جعلوا هذا من غير حكم المرفوع والردوه
بغير ضعف بل موضوع وما اخرج الرازي في طبه واثبت على
رضه الله عنها ان قال استسخت للبيح على السلام ماء في
فقال لا تفعل فان يورث البرص ثم على التنزيل في قول الحديثين
من اين نرخذ الشروط المذكورة في فقه الشافعية المثلثة